

دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

Study and analysis of the economic impact of the tourism sector in Algeria during the period 1990-2019

البكاي الهادي *

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات

الاقتصادية الكلية، جامعة الشلف، الجزائر.

e.elbekaie@univ-chlef.dz

قديد عبد القادر

مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول

الشمال الافريقي، جامعة الشلف، الجزائر.

a.kadid@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/25

تاريخ القبول: 2021/09/08

تاريخ النشر: 2021/12/31

Abstract:

This study aims to assess the economic role of the tourism sector in Algeria during the period 1990-2019, by analyzing the performance of some of the indicators mentioned in the report on the competitiveness of the global tourism and travel sector, as it was found that the contribution of tourism activity to the national economy is weak, and we also relied on the standard approach for the purpose of Knowing the economic impact of the tourism sector using the ARDL model, and the results indicate a co-integration between the study variables, as well as a significant positive impact of tourism revenues, number of hotels, exchange rate fluctuations and inflation on the nominal GDP.

Keywords: tourism sector; GDP; tourism revenues; ARDL model

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الدور الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال تحليل أداء بعض المؤشرات التي ذكرت في تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي، حيث تبين أن مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد الوطني ضعيفة، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لغرض معرفة الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL، وتشير النتائج إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تبين وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الإيرادات السياحية، عدد الفنادق، تقلبات سعر الصرف والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

كلمات مفتاحية: القطاع السياحي؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ الإيرادات السياحية؛ نموذج ARDL.

JEL Classification Codes : Z32; E01; H71; R15.

* المؤلف المراسل.

مقدمة:

يعتبر قطاع السياحة من أهم الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني والعالمي، حيث أصبحت الكثير من دول العالم تعتمد على هذا القطاع من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت هذه النسبة 10.3 % في عام 2019 تمثل نحو 8.9 تريليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي عام 2018 (محمد و جمال ، أكتوبر 2020، صفحة 03)، فضلا على أنه قطاع من أكثر القطاعات تشغلا للقوى العاملة حيث تشير الاحصائيات أن القطاع يوفر حوالي 334 مليون وظيفة على مستوى العالم أي ما يوازي 10.6 % من الوظائف العالمية (Tourism Council (WTTC)&The World Travel، 2020)، وبالتالي فهو من أهم القطاعات امتصاصا لمعدلات البطالة، كما يعتبر مصدرا هاما للعمالات الأجنبية فدخل السياح الأجانب إلى الداخل يصاحبه دخول للعمالات الأجنبية والذي يمثل عوائد سياحية وهي شكل من أشكال الصادرات غير المنظورة، وخروج السياح إلى خارج القطر يصاحبه خروج للعمالات الأجنبية والتي تعتبر كواردات، والجزائر كغيرها من الدول النامية وبالنظر لتوفرها على مقومات سياحية هامة خصوصا الطبيعية منها، صارت تولي اهتمام أكبر لقطاع السياحة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأساس في الاقتصاد الجزائري، وذلك بوضع استراتيجيات وسياسات تنمية لهذا القطاع كوضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) من أجل دعم وتحسين هذا القطاع والنهوض به لجعله سوقا أكثر جاذبية للسياح الأجانب والمحليين ومنافسة البلدان المجاورة في هذه الصناعة الخدمية التي تتشابه مع عدة قطاعات أخرى، وعلى اثر ما سبق ومن أجل التعرف أكثر على واقع قطاع السياحة في الجزائر نطرح الإشكالية التالية: ما هي الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي في الجزائر؟ وللإجابة على هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر وما طبيعة مساهمته في الاقتصاد الوطني؟

- ما طبيعة العلاقة بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات :

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السياحة على الاقتصاد الجزائري.

- إن مساهمة قطاع السياحة في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى ما تزخر به من

مقومات جذب هامة .

أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى:

- دراسة وتحليل واقع السياحة في الجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني.

- إبراز أهم المؤشرات والعوامل التي يتم من خلالها قياس الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة .

- التعرف على أهم النقائص في قطاع السياحة في الجزائر .

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- التوضيح فيما إذا كان بإمكان القطاع السياحي أن يساهم بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني كبديل للبترو.

- الرفع من مردودية القطاع السياحي تساهم في تحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، العمالة وميزان المدفوعات.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم المتعلقة بالسياحة، إضافة الى المنهج الاستقرائي للتطرق الى واقع السياحة بالجزائر ودراسة العلاقة بين بعض المتغيرات السياحية المفسرة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع وذلك باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي .
الدراسات سابقة :

- دراسة عبد القادر دحمان، شعبان شامي رشيدة (2020): هدفت الدراسة إلى تبين أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995-2017 وذلك باستخدام نموذج ARDL ، وقد أظهرت النتائج عن وجود أثر معنوي موجب للاستثمار في القطاع السياحي فكلما زاد بوحدة واحدة يزيد الناتج المحلي بـ 8.1 وحدة، في حين عدم وجود أثر في حجم العمالة على النمو الاقتصادي.

- دراسة خنتار نوال، قلش عبد الله (2019): وهي دراسة حول تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري ومقارنته مع مجموعة من الدول العربية وهي مصر، تونس والمغرب وذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المعتمدة في تقرير تنافسية قطاع السياحة والسفر العالمي، وتوصلت النتائج الى ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بهذه الدول نتيجة لسوء توظيف واستغلال المقومات كالعنصر البشري والتنظيمي والمؤسسي، إضافة إلى الإجراءات الإدارية ضعف الاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي.

- دراسة (tanya van der schyff et all 2019) : هدفت الدراسة إلى تحليل أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في جنوب افريقيا، أظهرت نتائج التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين السياحة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2017، وكذلك بين السياحة والتنمية الاقتصادية بين الفترة 1996 و2016، في حين عدم وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت النتائج من خلال اختبار السببية أن التطور في السياحة يمكن أن يساهم في النمو في الدخل الناتج عن الفنادق والمطاعم وأن التقدم في قطاع الفنادق والمطاعم يؤدي إلى التطور في قطاع السياحة.

- دراسة (mosab I Tbash 2017) : تناولت هذه الدراسة دور قطاع السياحة في النمو الاقتصادي في فلسطين التي تعتمد بصفة كبيرة على التبرعات والاعانات الدولية خلال الفترة 1995-2014، أظهرت

النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين إيصالات السياحة الدولية والناج المحلي الإجمالي، كما أوضحت نتائج اختبار جرانجر عن علاقة سببية من الإيصالات السياحة نحو النمو الاقتصادي .

- دراسة راجع مناصر، عمران بشرابر (2019): هدفت هذه الدراسة الى تقييم أثر القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 باستخدام نموذج VAR واختبار السببية، وقد بينت النتائج أن القطاع السياحي والممثل بالإيرادات السياحية لا تؤثر في النمو الاقتصادي المعبر عليه بالناج المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي ترفع من قيمة العائدات السياحي.

1- الإطار النظري للسياحة:

1-1 تعريف السياحة:

قدم الباحثين عدة تعريفات في محاولة لإعطاء تعريف شامل للسياحة، حيث ركز كل باحث على جانب معين فمنهم من ركز عليها كظاهرة اقتصادية، ومنهم من اعتبرها ظاهرة اجتماعية أو ثقافية (ماهر، 2013، صفحة 22) .

وقد عرف العالم النمساوي شوليرون (Herman von sholleron) عام 1910 السياحة على أنها: " الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة (نبيل محمد ، 2006 ، صفحة 23) .مركزا في تعريفه على الجانب الاقتصادي للسياحة.

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على أنها: " ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، وهي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية (خنتاش وقلش ، 2019 ، الصفحات 195-209)".

وعرف ليبير (Leiper) سنة 1981 السياحة على أنها: " نظام مفتوح مؤلف من خمسة عناصر جميعها تتفاعل مع البيئة الأوسع، العنصر البشري، السياح. كما تتفاعل مع ثلاثة عناصر جغرافية هي: الإقليم المولد للسياحة، دول الطريق التي يتوقف السائح عندها خلال رحلته، وجهة القصد والعنصر الاقتصادي، وصناعة السياحة نفسها " (عبد القادر وشعبان ، 2020 ، الصفحات 299-316).

1-2 خصائص السياحة: تتميز السياحة كغيرها من الأنشطة والظواهر الإنسانية بمجموعة من الخصائص

يمكن توضيحها كما يلي: (خنتاش وقلش ، 2019 ، الصفحات 197-198) .

-السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والانتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع التأثير المضاعف، أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

- عدم إمكانية احتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

1-3 أركان السياحة: تتمثل أركان السياحة فيما يلي (مصطفى ، 2016، صفحة 107) :

- النقل: لا يمكن لصناعة السياحة أن تطور بدون تطوير صناعة النقل لأنهما قطاعان مرتبطان ارتباطا وثيقا، فلا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون تطوير شبكات النقل والتي تتمثل في طرق المواصلات وخدماتها كالمطارات والموانئ وسائل النقل الحديثة .
- الإيواء: إن مكان الإقامة هو أول ما يبحث عنه السائح عند وصوله لأي دولة أو مكان قبل البحث عن الطعام والشراب والترفيه، فهو يتمثل في الفنادق والشقق السياحية والمخيمات، وهو كذلك يمثل الطعام والشراب بصفة مباشرة.

- البرامج: وتشمل وكلاء السفر والشركات السياحية وزيارة الأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية والدينية، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى كالمحلات، الأسواق والمتنزهات.

تعتمد أركان السياحة على البنية التحتية والفوقية كما يلي (حمزة و اخرون، 2014، صفحة 31) :
- البنية التحتية: وتتمثل في الخدمات الأولية الواجب توفرها كشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز والخدمات الصحية والطرق والبنوك ...، فهي تتمثل في المنشآت الفندقية ووكالات السياحة والسفر والمنشآت الترفيهية والأجهزة السياحية المختلفة .

- البنية الفوقية: وتتمثل في منشآت الإقامة مثل الفنادق، المخيمات والموتيلات...، ومشاريع الاستقبال السياحي، مكاتب المعلومات السياحية، وكلاء السفر، الشركات السياحية، مكاتب إيجار السيارات، المنظمات السياحية والملاعب والمسارح ...، وهذه الخدمات تختلف من دولة لأخرى حسب قدرة ومستوى تقدم البلد.

2- تحليل الأداء الاقتصادي القطاع السياحي في الجزائر:

سننتظر في هذا المحور إلى تحليل أداء أهم مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر وتحديد مدى مساهمته في الاقتصاد الوطني خصوصا مع تغيير الدولة لسياستها الاقتصادية ومحاولتها إيجاد موارد بديلة للمحروقات.

1-2 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي: إن قطاع السياحة بصفته قطاعا اقتصاديا حيويا من قطاعات الاقتصاد الحديثة كباقي القطاعات الأخرى جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، له دوره في المساهمة في الناتج

الوطني ويختلف هذا الدور بحسب حجم وأهمية هذا القطاع من دولة لأخرى، كما أن نسبة السياحة في الناتج الوطني لا يتوقف فقط على مدى تطور النشاط السياحي في البلد، وإنما بالإضافة إلى ذلك يتأثر بتطور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة ومدى منافستها للقطاع السياحي (مصطفى، 2016، صفحة 107). يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسية في تحديد مدى أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يعرض مدى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي.

الجدول رقم(01): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	مساهمة السياحة (مليار \$)	نسبة المساهمة الكلية	نسبة المساهمة المباشرة
2000	1,72	5,66	3,14
2001	1,77	6,28	3,24
2002	1,89	6,69	3,33
2003	2,31	7,29	3,40
2004	3,11	8,00	3,64
2005	4,00	7,65	3,88
2006	3,86	7,72	3,30
2007	4,35	7,59	3,23
2008	5,32	6,80	3,11
2009	5,02	7,74	3,66
2010	5,47	6,89	3,39
2011	6,55	6,43	3,28
2012	6,85	6,79	3,28
2013	7,43	7,20	3,54
2014	7,03	6,78	3,29
2015	5,78	7,10	3,48
2016	5,29	6,80	3,30
2017	5,45	6,67	3,25
2018	5,54	6,55	3,20
2019	5,81	6,68	3,25
2020	6,11	6,80	3,30

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي

(http://www.wttc.org، 2020)

من خلال البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة 3.35%، حيث بلغت قيمة هذه المساهمة 6.11 مليار دولار سنة 2020 محققة ارتفاعا بمعدل 10% مقارنة بسنة 2010، كما أن نسبة المساهمة الاجمالية في الناتج المحلي لهذا القطاع لم تتعدى 8% خلال الفترة 2000-2020 كانت أعلى قيمة لها حوالي 8 مليار دولار عام 2004، ويعود هذا التديني في أداء القطاع السياحي إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على

المحروقات خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث تمثل نسبة مساهمته في الناتج المحلي أكثر من 90%، وهذا ما أدى بالقائمين على الاقتصاد الوطني التركيز على القطاع النفطي وإهمال مختلف القطاعات الأخرى بما فيها قطاع السياحة.

2-2 الطاقات الفندقية وحجم السياحة الوافدة: تعتبر طاقات الإيواء والقدرة الاستيعابية للفنادق أحد أهم المقومات التي تساعد على جذب السياح وتوفير لهم الراحة من خلال تقديم خدمات ذات جودة، وبالتالي الحصول على موارد مالية وعمولات أجنبية، فهي تعتبر من المؤشرات الأساسية لقياس مدى تطور القطاع السياحي لأي بلد (صحراوي و السبتي، 2017)، والجدول التالي يبين تطور الفنادق والطاقات الاستيعابية لها.

الجدول رقم(02): عدد الفنادق والليالي السياحية خلال الفترة 2000-2020

السنوات	العدد الكلي للفنادق	الفنادق المصنفة	فنادق بدون تصنيف	إجمالي لليالي السياحية	ليالي القيمين	ليالي غير المقيمين
2000	827	320	507	3 748 135	3 545 230	202 905
2001	927	203	724	4 028 286	3 802 634	225 652
2002	935	206	729	4 128 567	3 890 120	253 307
2003	1042	242	800	4 324 238	3 948 200	376 083
2004	1057	206	851	4 543 057	4 194 426	393 631
2005	1105	238	867	4 705 637	4 222 305	483 332
2006	1134	464	670	4 905 216	4 376 625	528 591
2007	1140	466	674	5 119 940	4 546 085	573 855
2008	1147	467	680	5 346 543	4 750 796	595 747
2009	1151	471	680	5 645 828	4 971 372	674 456
2010	1152	259	893	5 939 334	5 185 231	754 103
2011	1184	269	915	6 329 472	5 484 105	845 367
2012	1155	213	942	6 640 181	5 703 550	936 631
2013	1176	246	930	6 921 234	5 926 968	994 266
2014	1185	249	936	7 053 744	6 215 932	837 812
2015	1195	257	938	7 146 572	6 307 411	839 161
2016	1231	280	951	7 276 521	6 283 910	992 611
2017	1289	302	987	7 406 181	6 090 735	1 315 446
2018	1368	321	1047	7565733	6220730	1345003
2019	1417	345	1072	6815873	5609463	1206410
2020	1449	368	1081	-	-	-

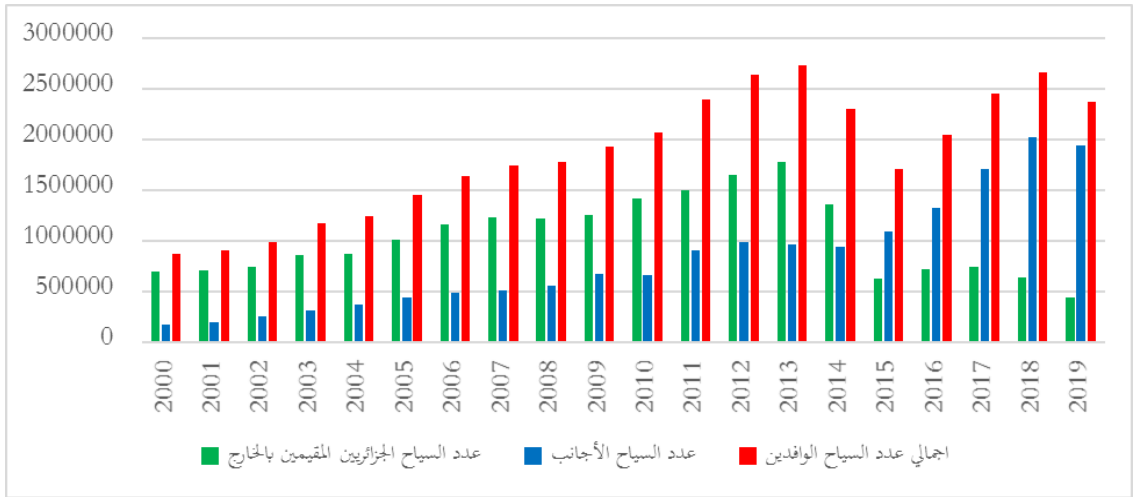
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

(www.mtatf.gov.dz، 2020).

يلاحظ من خلال الجدول أن الحظيرة الفندقية الجزائرية خلال فترة الدراسة لم ترقى إلى مستوى يسمح لها بالمنافسة سواء دوليا أو إقليميا وحتى محليا، فنجد أن معظمها فنادق غير مصنفة بنسبة قدرها 73%، في

حين أن الفنادق المصنفة في صورة الصنف 5 نجوم والتي هي مخصصة للأثرياء وذوي الدخل المرتفع لا تتجاوز نسبتها 1.4%، وحتى الفنادق المصنفة الأخرى عددها قليل بالنظر إلى دولة بحجم الجزائر وما تزخر به من مناطق سياحية هامة مما أدى إلى عزوف السياحة الوافدة، كما أن متوسط عدد الليالي السياحية للمقيمين يشكل حوالي 89% من العدد الإجمالي ومعظمها في فنادق غير مصنفة وهذا ما يترتب عنه ضعف في الإيرادات السياحية لأن الطبقة المستهدفة في هذا الصنف هم ذوي الدخل الضعيفة والمتوسطة.

الشكل رقم(01): تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

(2020, www.mtatf.gov.dz)

توضح بيانات الشكل تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر بما فيهم الجزائريين المقيمين في الخارج والأجانب خلال فترة الدراسة، إذ عرف زيادة مستمرة وكانت أعلى قيمة سنة 2013 بأكثر من 2.7 مليون سائحا بزيادة تفوق 300% مقارنة بسنة 2000، بعد ذلك عرف انخفاض بنسبة 38% سنة 2015 نتيجة تدهور الأوضاع في منطقة الساحل ليعود بعد ذلك في الارتفاع من جديد ليصل إلى أكثر من 2.6 مليون سائح سنة 2018، فيما كانت نسبة الوافدين من السياح الجزائريين المقيمين بالخارج وإلى غاية سنة 2014 هي الأكبر وبلغ متوسطها حوالي 70%، بعدها كانت النسبة الأعلى للسياح الأجانب وبلغ متوسطها كذلك حوالي 70% غالبيتهم السياح التونسيون الذين يشكلون حوالي 40% والأوروبيون حوالي 15%، وهذا نتيجة لتغيير الجزائريين المقيمين بالخارج لوجهتهم السياحية بسبب الظروف غير المستقرة للبلاد وارتفاع أسعار الخدمات السياحية وضعف نوعية المعروض السياحي في ظل وجود أسواق تنافسية جذابة، ويبقى عدد السياح الأجانب

الوافدين إلى الجزائر ضعيف مقارنة بدول الجوار كتونس والمغرب لنفس الأسباب وكذا لعدم توفير التسهيلات في السفر والحصول على التأشيرات.

2-3 المساهمة في التشغيل: يعد التوظيف أحد المعايير المهمة لقياس مدى فعالية القطاع السياحي، إذ يوفر القطاع السياحي فرص كبيرة لتوظيف وتشغيل اليد العاملة المحلية بما يساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة الدخل لاسيما للطبقات محدودة الدخل، فقطاع السياحة قطاع خدمي يتصف بكثافة العمالة وهو من أكثر القطاعات المشغلة للأفراد مقارنة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتشير الإحصائيات إلى أن كل غرفة في فندق تساهم في خلق 20 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة (أسعد و عادل ، 2020، صفحة 150)، وهذا ما يوضح مدى القدرة الفائقة للقطاع السياحي على توليد فرص العمل ليس فقط على صعيد قطاع السياحة فحسب وإنما على صعيد القطاعات الأخرى للاقتصاد الجزائري ككل:

الجدول رقم(03): مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

النسبة الكلية في التشغيل	النسبة المباشرة في التشغيل	عدد العمال في قطاع السياحة(الاف)	السنوات
4,67	2,47	154,738	2000
5,09	2,50	166,309	2001
5,47	2,60	180,496	2002
5,63	2,46	180,391	2003
6,47	2,81	227,499	2004
6,27	3,04	258,853	2005
6,43	2,66	239,024	2006
6,13	2,50	225,393	2007
5,49	2,41	227,642	2008
6,12	2,76	269,115	2009
5,42	2,53	254,012	2010
5,31	2,61	266,622	2011
5,99	2,80	289,271	2012
6,24	2,96	321,881	2013
6,08	2,87	298,997	2014
6,12	2,92	305,453	2015
5,91	2,79	299,017	2016
5,83	2,78	302,012	2017
5,78	2,76	300,723	2018
5,94	2,83	309,505	2019
6,08	2,90	318,966	2020

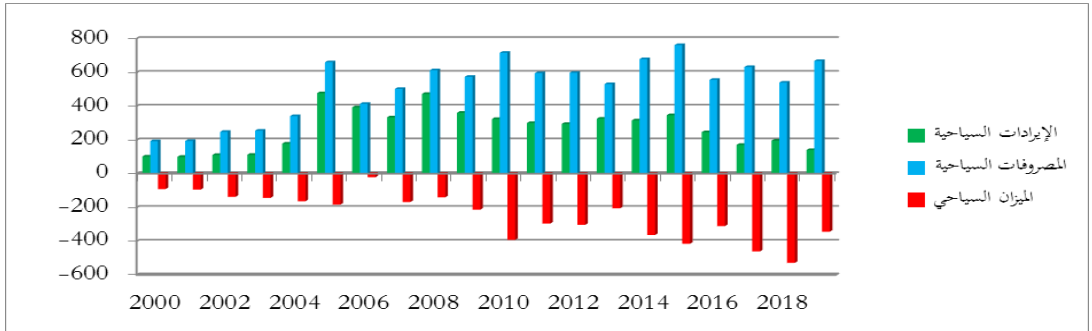
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مجلس السفر والسياحة العالمي

(<http://www.wttc.org>, 2020)

تشير البيانات الواردة في الجدول أن عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة 2000-2020 حقق تطورا ملحوظا حيث في عام 2020 بلغ عدد العمال 318966 عامل بعد أن كان عددهم 154738 عام 2000، محققا بذلك نموا بحوالي 100% إلا أن نسبة المساهمة المباشرة في إجمالي التشغيل حققت متوسطا ضئيلا بنسبة 2.71%، وهذا نظرا لمحدودية القطاع وضعف أدائه الاقتصادي في الجزائر، وبما أن طبيعة النشاط السياحي الذي يتصف بتشابهه مع قطاعات أخرى فإنه يساهم كذلك في توليد فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات نسبتها تتراوح ما بين 4.67% و 6.47% خلال فترة الدراسة مثل ما تشير إليه البيانات، وهذا ما يفسر أهمية هذا القطاع في تخفيض معدلات البطالة إذا ما استثمر فيه بنحو جيد.

4-2- المساهمة في ميزان المدفوعات: يتأثر ميزان المدفوعات بالقطاع السياحي من خلال إدراج كميات ضخمة من العملات الأجنبية، فدخل السياح الأجانب إلى الداخل يصاحبه دخول للعملات الصعبة وخروج السياح المقيمين إلى الخارج يصاحبه خروج للعملات الصعبة (مثنى طه وإسماعيل محمد على ، 2013)، فيظهر أثر السياحة في ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال صافي الميزان السياحي، والذي يعني الفرق بين الدخل السياحي والانفاق السياحي، أي الفرق بين ما يصرفه السائح غير المقيم في الجزائر وما يصرفه السائح الجزائري في الخارج (أسعد وعادل ، 2020).

الشكل رقم (02): الميزان السياحي خلال الفترة 2000-2019.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (data.albankaldawli, 2020).

يتضح من خلال الشكل أن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنًا خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسطه 248.37 مليون دولار، بلغ أقصى قيمة له سنة 2018 بمقدار 528 مليون دولار وأدنى قيمة له سنة 2006 بمقدار 21 مليون دولار، وهذا بسبب ارتفاع قيمة المصروفات السياحية مقارنة بالإيرادات، حيث بلغ متوسطها 512 مليون دولار، في حين بلغ متوسط الإيرادات 265 مليون دولار، وذلك بسبب ارتفاع السياحة المغادرة حيث بلغ عدد السياح المغادرين سنة 2019 حوالي 5732000 سائح (data.albankaldawli, 2020) غادرو الجزائر ما سبب خروج للعملات الأجنبية، كما أن الإيرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة

وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال الفترة 2005-2008 أين بلغت أعلى قيمة لها 477 مليون دولار عام 2005، وبعدها شهدت معدلات نمو سالبة في معظم الفترات أين بلغت 140 مليون دولار عام 2019، وهذا ما يؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات مما يعكس ضعف الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى إهمال الدولة لهذا القطاع رغم ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية على اختلافها وأماكن جاذبة للسياحة، كما أن اهتمام الدولة بتحيز لقطاع المحروقات التي تمثل حوالي 96% من مجمل الصادرات الوطنية.

3- دراسة قياسية للدور الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر:

3-1 التعريف بالنموذج: اعتمدنا في دراستنا على تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والذي يعتبر من النماذج الديناميكية غير المقيدة في الاقتصاد القياسي، كما تعتبر هذه المنهجية حديثة طورها Pesaran et al سنة 2001، من خلال الكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه، بإتباع منهجية اختبار الحدود (Bounds Testing Approach)، ويمكن استخدامه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة عند المستوى $I(0)$ أو في الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج بينهما، كما أن منهجية ARDL تعطي نتائج جيدة وغير متحيزة في حالة العينات الصغيرة ويمكن من خلالها فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل (بلحضري وشريفي، 2021، الصفحات 265-282).

3-2 نموذج الدراسة: لغرض التعرف على دور قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، حيث تم التعبير عن التنمية الاقتصادية المستدامة بمقدار الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (GDPn) كمتغير تابع، أما دور القطاع السياحي فتم التعبير عنه بحجم الإيرادات السياحية (RECT) التي تمثل عائدات السياح الوافدين الأجانب، عدد السياح الوافدين (NMBt)، معدل التضخم (INF) وسعر الصرف (EXR) كمتغيرات مفسرة، وقد تم الاستعانة بمصادر مختلفة للحصول على بيانات الدراسة هي (بيانات البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصاء ووزارة السياحة والصناعة التقليدية)، ولتقليل حالة اللاتجانس بين المتغيرات أدخلنا اللوغاريتم على جميع المتغيرات ما عدى معدل التضخم باعتباره نسبة مئوية، ويكتب النموذج على الشكل التالي: $LGDPn = F(LEXR, LNMBt, LRECT, INF)$

وتكتب المعادلة كمايلي:

$$LGDPn = \alpha_0 + \alpha_1 LGDPn_{t-1} + \alpha_2 LEXR_{t-1} + \alpha_3 LNMBt_{t-1} + \alpha_4 LRECT_{t-1} \\ + \alpha_5 INF_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} LGDPn_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{2i} LEXR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{3i} LNMBt_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^p \beta_{4i} LRECT_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_{5i} INF_{t-i} + \mu_t$$

3-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: اعتمدنا في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة على اختبارات كل من ديكي فولر المطور (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، حيث تشير النتائج الموضحة في الجدول أدناه أن كل متغيرات الدراسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى ما عدا متغيرة سعر الصرف مستقرة عند المستوى.

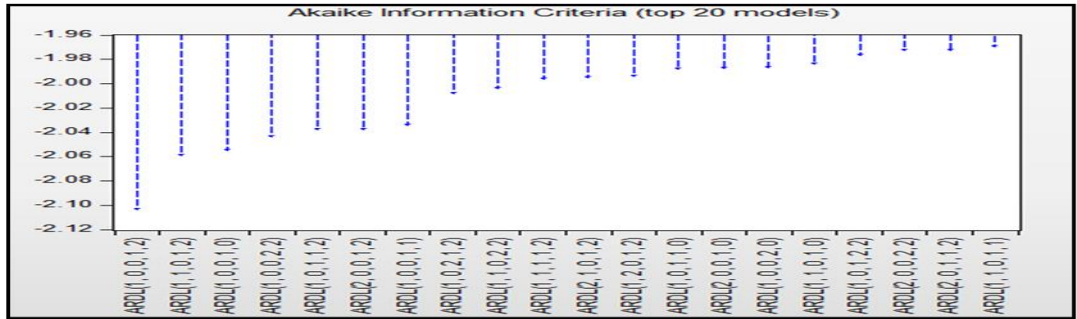
الجدول (04): نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

VARIABLE	LGDPn	LEXR	LNMBt	LREct	INF
Statistical LEVEL					
Tc(ADF)	-0.3343	-5.8202***	-0.4752	-1.1832	-1.4744
Tct(ADF)	-2.1663	-4.5666***	-2.112	-1.3467	-1.9030
Tn(ADF)	1.3674	2.4445	0.5177	0.0990	-1.4563
Tc(PP)	-0.4668	-5.4682***	-0.4752	-1.2678	-1.425
Tct(PP)	-2.3595	-4.3297***	-2.1807	-1.5971	-2.0535
Tn(PP)	1.1838	1.4938	0.8550	0.1007	-1.4608
Statistical (FIRST DIFFERENCE)					
Tc(ADF)	- 5.133***	-	-3.5786**	- 5.491***	- 5.482***
Tct(ADF)	- 4.951***	-	-3.5295*	- 5.435***	- 5.457***
Tn(ADF)	- 4.661***	-	- 3.560***	- 5.579***	- 5.438***
Tc(PP)	- 5.134***	-	-3.4223**	- 5.4899***	- 5.482***
Tct(PP)	- 4.956***	-	-3.3970*	- 5.4334***	- 5.676***
Tn(PP)	- 4.690***	-	- 3.497***	- 5.5740***	- 5.460***
*** تشير إلى المعنوية عند المستويات 10%، 5% و 1% على الترتيب Tc: نموذج الثابت Tct: نموذج الثابت مع وجود الاتجاه العام Tn: بدونهما					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

4-3 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test): قبل الانتقال إلى اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة بأخذ أقل قيمة لمعيار (AIC)، وتبين أن النموذج الأمثل هو $ARDL(1,0,0,1,2)$ كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

بعد تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، ننقل إلى التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك بتطبيق اختبار الحدود (Bounds test) وذلك بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة مع الإحصائية المجدولة التي وضعها (Pesaran et al 2001) عند الحدود الدنيا والحدود العليا وفق الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الحدود (Bounbs test)

مستوى المعنوية			قيمة فيشر المجدولة F_{cal}	قيمة فيشر المحسوبة F_{cal}
10%	5%	1%		القيمة
2.525	3.058	4.28	الحد الأدنى I(0)	8.939409 K=4
3.56	4.223	5.84	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر الجدولية (F_{tab}) العليا عند مستويات المعنوية 1%، 5% و 10% مما يعني رفض فرضية عدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمتغيرات المفسرة.

5-3- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ونموذج العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاسمي والمتغيرات المفسرة له أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج بعلاقته القصيرة وطويلة الأجل وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	coefficient	t-statistic	Prob
D(LEXR)	-0.6219	-6.2810	0.0000
D(INF)	0.0089	2.8479	0.0103
D(INF(-1))	-0.0064	-2.4139	0.0260
cointEq(-1) *	-0.3772	-8.2311	0.0000
$R^2 = 0.84$ $DW = 2.1692$ $F = 11.83$ $probF = 0.001$			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

تشير نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال الجدول إلى:

- قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.84 وهو ما يؤكد القوة التفسيرية للنموذج، ويشير الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر ($probF=0.001$) إلى قبول الفرضية البديلة التي تؤكد على أن معاملات المتغيرات المفسرة تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية 1% وبالتالي فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، كما أن قيمة DW تقترب من 2 وهذا ما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من الدرجة الأولى.
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي وبلغت قيمته -0.3772 وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بالتالي فإن 37% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة)، أي أن سرعة تعديل الاختلالات تستغرق حوالي عامين وخمسة أشهر لأجل العودة إلى التوازن.
- وجود معنوية إحصائية لمعالم المتغيرات الجارية لكل من تقلبات سعر الصرف والتضخم، ومعلمة المتغيرة المبطأة (t-1) للتضخم.

الجدول رقم (07): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

variable	coefficient	t-statistic	Prob
C	7.7938	4.7172	0.0001
LNMBt	0.5903	3.6610	0.0017
LREct	0.3586	3.1880	0.0048
LEXR	0.5431	3.1648	0.0051
INF	0.0410	2.9322	0.0086

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

تشير نتائج العلاقة طويلة الاجل إلى:

- وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية لعدد الفنادق وذلك عند مستوى المعنوية 1%، وذلك لأن زيادة عدد الفنادق بما فيها المصنفة وغير المصنفة وما يتبعه من تحسين وتوفير مرافق للراحة والاستجمام وظروف ملائمة للسياح يؤدي إلى كثرة الطلب عليها، وبالتالي استقطاب أكبر عدد ممكن من السياح خصوصاً الفنادق المصنفة التي تعتبر قبلة للسياح الأجانب.
- وجود أثر إيجابي معنوي للإيرادات السياحية عند مستوى المعنوية 1%، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية فزيادة عدد السياح الأجانب يؤدي إلى دخول العملات الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات مما يترتب عنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لتقلبات سعر الصرف عند مستوى المعنوية 1%، وذلك نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مما يجعل السوق السياحي الوطني أرخص نسبياً من الدول الأخرى ينتج عنه طلب خارجي وبالتالي زيادة السياحة الوافدة ودخول عملات أجنبية.
- وجود أثر موجب ومعنوي بمرونة ضعيفة للتضخم عند مستوى المعنوية 1%، فارتفاع ائمان المنتج السياحي يؤدي ارتفاع الأرباح المحققة لدى المنتجين في النشاط السياحي، كما يؤدي إلى زيادة الدخل المتحققة لدى سكان الأقاليم السياحية وهذا ما يحقق نوعاً من التوازن في توزيع الدخل بين الأقاليم مما يحقق أثر إيجابي وبالتالي الزيادة في قيمة الناتج المحلي (مثنى وإسماعيل محمد على ، 2013، الصفحات 194-195).

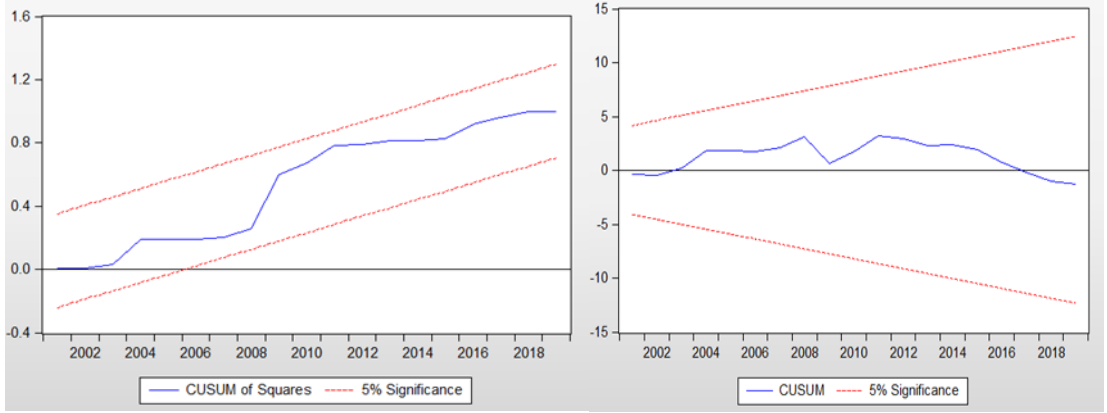
الجدول رقم(08): الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

الفرضية الصفرية H_0	الاختبار	الاحتمال المقابل	القرار
عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الاولى	Serial correlation LM(1)	0.672	قبول H_0
عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من الدرجة الثانية	Serial correlation LM(2)	0.256	قبول H_0
ثبات تباين البواقي	ARCH test	0.242	قبول H_0
البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	Jarquebera	0.987	قبول H_0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجتين الأولى والثانية، كما أن تباين الأخطاء ثابت خلال فترة الدراسة والأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم (04): اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل تشير نتائج الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج حسب اختباري المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUM of Squares إلى استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة، نظرا لأن المنحنيين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

الخاتمة:

إن دراستنا هذه التي استهدفت الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2019-1990) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من خلال تأثير الإيرادات السياحية وعدد الفنادق التي تقيس حجم الاستثمار السياحي أخذنا بعين الاعتبار تقلبات سعر الصرف والتضخم، وتبيان مدى مساهمته في زيادة الدخل الوطني وخلق فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها:

- تشير البيانات أن اسهام قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل ضعيف ولا يزال بعيد عن المستوى المطلوب، وأن الميزان السياحي عرف عجزا مزمنًا خلال فترة الدراسة وبالتالي يؤثر بالسلب على ميزان المدفوعات.

- عرف عدد السياح الوافدين سواء الأجانب أو الجزائريين المقيمين نموا متزايدا خلال فترة الدراسة إلى أن الإيرادات السياحية تبقى ضئيلة مقارنة بنفقات السياحة المغادرة، وذلك بسبب ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري وعدم استغلال الموارد الطبيعية الهائلة الموجودة في البلد وعدم وجود استثمار حقيقي لأن معظم الفنادق الموجودة غير مصنفة.

- الزيادة في الإيرادات السياحية تؤدي إلى الرفع من الناتج الإجمالي الاسمي لكن بنسبة ضئيلة، كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى الرفع من تنافسية السياحة الجزائرية مما يسمح بجذب أكبر عدد من السياح وهذا ما ينتج عنه زيادة الإيرادات السياحية.

من بين التوصيات التي يمكن تقديمها:

- الاهتمام بالبنية التحتية ووضع سياسات تهدف إلى تشجيع ودعم الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الخارجي، مما يساهم في تطوير وتنوع المنتج السياحي الوطني حتى يصبح منافسا قويا سواء إقليميا أو دوليا.
- نشر الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع وتهيئتهم على ضرورة الاهتمام بالأماكن السياحية والحرص على نظافتها من خلال حملات التوعية عن طريق وسائل الاعلام.
- تعزيز تنافسية الأسعار في قطاع السياحة، لأن السعري يعتبر من أهم العوامل التي ينظر إليها السائح عند اختيار وجهته السياحية.

المصادر والمراجع:

1. إسماعيل محمد، وقاسم جمال . (أكتوبر 2020). أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. الامارا العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
2. data.albankaldawli . (2020). تاريخ الاسترداد 02 07 2021، من data.albankaldawli.org
3. http://www.wttc.org . (2020). تاريخ الاسترداد 07 06 2021، من http://www.wttc.org
4. Tourism Council (WTTC)&The World Travel . (2020). تاريخ الاسترداد 29 03 2021، من https://wttc.org :/WTTC
5. www.mtatf.gov.dz . (2020). تاريخ الاسترداد 18 07 2021، من www.mtatf.gov.dz
6. الشيمي نبيل محمد . (2006). السياحة والفندقة العلاجية . الإسكندرية، مصر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. حماد أبو رمان أسعد ، و سعيد الراوي عادل . (2020). ، المدخل إلى صناعة السياحة -المفهوم والممارسات. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
8. دحمان عبد القادر ، و شامي رشيدة شعبان . (2020). أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2017) . مجلة الاقتصاد الجديد، 11(1)، الصفحات 299-316.
9. درادكة حمزة ، واخرون. (2014). مبادئ السياحة. عمان، الأردن: دارالاعصار العلمي للنشر والتوزيع.

10. طه الحوري مثنى ، و الدباغ إسماعيل محمد على . (2013). اقتصاديات السفر والسياحة. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
11. عبد الرزاق بلحضري ، و إبراهيم شريفي . (2021). دراسة تأثير الانفتاح التجاري على العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة في الجزائر. مجلة مجاميع المعرفة، 7(2)، الصفحات 265-282.
12. عبد العزيز توفيق ماهر . (2013). تأليف صناعة السياحة (صفحة 22). عمان، الأردن: دارزاهر للنشر والتوزيع. تاريخ الاسترداد 15 04 2021، من books.google.dz
13. محمد تاج الدين صحراوي، ووسيلة السبتي. (2017). السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الصفحات 49-67.
14. نوال خنتاش ، و عبد الله قلش . (2019). تقييم أداء قطاع السياحة الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) —دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية . مجلة الاقتصاد والمالية، 5(1)، الصفحات 195-209.
15. يوسف الكافي مصطفى . (2016). فلسفة اقتصاد السياحة والسفر. عمان، الأردن: دارالحامد للنشر والتوزيع.